## نـــاقـــشـــا مـــتـــعـــلـــقـــات الاتـــفـــاقـــيـــة الأمـــنـــيـــة

# العراق يتفق مع الولايات المتحدة على وضع الأسس للتعاون التعليمي

**متابعة/ المدى**

نقلت تقارير صحفية عن ممثلين عن الحكومة العراقية والحكومة الاميركية عقدوا أمس الخميس اجتماعا مهما في إطار تنفيذ الاتفاقية الإستراتيجية الموقعة بين البلدين أواخر عام (٢٠٠٨) لدعم التعاون والتنسيق السياسي والدبلوماسي والثقافي والاقتصادي بعد انحسار الانسحاب الامريكي العسكري من البلاد.

وافاد مصدر داخل السفارة الامريكية في بغداد في تصريح لوكالة بغداد بوست إن "الاجتماع يأتي ضمن سلسلة اجتماعات يعقدها الجانبان العراقي والأمريكي لتنفيذ الاتفاقية الإطارية البعيدة الأمد الموقعة بين الجانبين"، وأشار إلى أن "الاجتماع تناول التعاون الثقافي وحضر ممثلون عن الجهات التعليمية في وزارة الخارجية الأمريكية فيما حضر وزير التربية العراقي الاجتماع".واضاف المصدر ان"الاجتماع تناول وضع اسس التعاون بين البلدين في المجال التعليمي من خلال اطلاع الولايات المتحدة على ابرز ما يحتاج إليه من دعم في هذا المجال ومن ثم تقديم الخبرات الاميركية إلى العراق على المستوى الفني والإداري وأساليب التعلم والثقافة".

وكان المتحدث باسم السفارة الامريكية في بغداد ايرون سنايب قال في وقت سابق لوكالة بغداد بوست"انه"بعد الانسحاب العسكري الاميركي من العراق نهاية العام الجاري سيدخل البلدين في علاقة جديدة تتمحور حول القضايا الاقتصادية والتجارية والثقافية وفي شتى المجالات المدنية الاخرى لتدعيم الروابط بين البلدين".

واوضح ان"الاتفاقية الاستراتيجية الموقعة بين البلدين تشكل اساسا متينا للعلاقات بين بغداد وواشنطن وسنسعى الى تحقيقها على ارض الواقع من خلال تبادل الخبرات في شتى المجالات بالإضافة إلى دعم التبادل الدبلوماسي بين البلدين لإيجاد علاقة إستراتيجية بعيدة الأمد بين البلدين".

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت قبل أيام أنها ستتحمل بالشراكة مع الحكومة العراقية المسؤولية الكاملة عن تدريب الشرطة العراقية وتطويرها ابتداء من مطلع أكتوبر المقبل بالتزامن مع بدء خفض التواجد العسكري الامريكي.

وذكرت السفارة الأمريكية في بغداد في بيان صحافي أن "وزارة الخارجية الأمريكية سوف تتحمل بالشراكة مع حكومة العراق المسؤولية الكاملة عن تدريب وتطوير الشرطة اعتبارا من الأول من شهر أكتوبر ٢٠١١ وذلك مع تخفيض تواجد الولايات المتحدة العسكري في العراق".

كما أشارت السفارة إلى أن الولايات المتحدة "سوف توسع أيضا من برامج العدالة الجنائية الأخرى مع التركيز على إدارة المحاكم وبناء القدرات القضائية والنزاهة والأمن القضائي وإدارة السجون فضلا عن دعم برامج القضاء على المخدرات ومحاربة تجارتها".

يشار إلى أن بيانا آخر أعلن عنه عن انتهاء الزيارة الأولى التي يقوم بها مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الأمن ومكافحة المخدرات وتطبيق القانون ويليام براونفيلد للعراق والتي استمرت ثلاثة أيام.

وأوضح البيان أن براونفيلد اجتمع خلال الزيارة بعدد من كبار المسؤولين العراقيين والأمريكيين في بغداد والبصرة وأربيل واستعرض معهم الاستعدادات للمرحلة الانتقالية التي تنتهجها الولايات المتحدة للتحول من المجال العسكري إلى برامج المساعدات المدنية والعدالة الجنائية والتي تطبقها في وقت لاحق من هذا العام.

وقام براونفيلد بزيارة مرافق الشرطة العراقية والمرافق القضائية بما في ذلك كلية الشرطة في بغداد والتقى بمجموعة واسعة من المسؤولين الأمريكيين والعراقيين بمن فيهم رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي والنائب الأول لوزير الداخلية العراقي السابق عدنان الأسدي ووزير العدل حسين الشمري ورئيس المحكمة العليا مدحت المحمود ووزير الداخلية في الإدارة المحلية لإقليم كردستان كريم سنجاري فضلا عن سفير الولايات المتحدة لدى العراق جيمس جيفري.

ووقعت بغداد وواشنطن نهاية عام (٢٠٠٨) اتفاقيتين الأولى اتفاقية أمنية تتضمن آليات انسحاب القوات العسكرية الاميركية من العراق والثانية اتفاقية إستراتيجية إطارية بعيدة الأمد تتضمن تنظيم العلاقة بين البلدين بعد انسحاب القوات الاميركية من العراق وتركز على المجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية والدبلوماسية.

يذكر أن تقارير صحفية أكدت سعي الولايات المتحدة إلى استحصال الحكومة العراقية على إبقاء عشر قواعد عسكرية في عشر محافظات بشكل دائم، حتى بعد موعد الانسحاب الأميركي من العراق.

وترغب الإدارة الاميركية بأن يكون بقاؤها مستمراً في العراق، ومن المرجح أن يتم تقديم هذا الطلب بشكل رسمي قريباً، حيث تمتلك القيادة العسكرية الأميركية تصوراً متكاملاً حول المحافظات التي تريد البقاء فيها، وحجم القوات في كل واحدة من هذه الحافظات.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قال في وقت سابق إن الحكومتين العراقية والأمريكية التزمتا بتطبيق كافة الخطوات المتفق عليها بين الجانبين، وأن هذا الالتزام سينتهي لما نصت عليها الاتفاقية الأمنية، مضيفا التزمنا كما التزم الجانب الأمريكي بكل المحطات التي تم الاتفاق عليها من عملية تسلم المحافظات إلى تسليم المعسكرات وخفض القوات وإنهاء الحالة القتالية للقوات الأمريكية".

وأشار المالكي إلى رضاه عن هذا الالتزام وعن قناعته بأنه سينتهي وفقا لما نصت عليه الاتفاقية الأمنية.

يشار ان مستشار بارز لرئيس الوزراء نوري المالكي قال في وقت سابق إن الولايات المتحدة تقترح بهدوء للمسؤولين العراقيين بقاء ما يصل إلى ٢٠ ألف جندي.

وقد تحدث المستشار شريطة عدم ذكر اسمه بسبب حساسية المناقشات. وكان مسؤولون أميركيون قد رفضوا بشكل متكرر مناقشة عدد القوات التي قد تبقى إذا طلبت العراق بقاء قوة أكبر بشكل مستمر.

## الكردستاني يحمّل القادة تأخر حسمها

# قيادي: اختيار الشخصيات للمناصب الأمنية قرار بيد المالكي

**متابعة/ المدى**

أكد النائب عن ائتلاف دولة القانون المنضوية في التحالف الوطني وليد الحلي إن القرار الأول لاختيار الوزارات الأمنية يرجع لرئيس الوزراء ومن بعده للبرلمان الذي يصوت بالقبول أو الرفض.

وبين الحلي في تصريح لوكالة خبر للأنباء أن التحالف الوطني أعطى حرية اختيار الوزارات الأمنية إلى رئيس الوزراء والقرار النهائي له. موضحا "ليس هناك من احد أن يفرض عليه اسما من اجل ترشيح شخصية معينة والبرلمان العراقي يصوت على الأسماء المقدمة بالقبول أو عدمه. مشيرا إلى أنه "على أن رئيس الوزراء متبع طريقة أن يعمل على ترشيح أفضل الشخصيات التي يقتنع بها مؤكدا "إذا صوت البرلمان على الوزراء الذي اختارهم رئيس الوزراء ينتهي الأمر، وإذا لم يصوت هناك أسماء أخرى إلى أن نصل إلى الشخصية المتفق عليها.

وقال عضو مجلس النواب عن تحالف القوى الكردستانية شوان محمد طه إن الخلافات والإشكالات الموجودة بين قادة الكتل السياسية هي السبب الرئيسي في التأخير عن تسمية الوزراء الأمنيين لحد الآن.

وأضاف طه لوكالة الصحافة المستقلة إن مجلس النواب لا يتحمل إطلاقا أي تأخير في هذه المسألة ومتى ما توصل قادة الكتل السياسية على اتفاق حول مرشحي الوزارات الأمنية سيتم التصويت عليهم داخل قبة البرلمان مؤكدا على إن الحل في هذه المسألة خارج البرلمان وان ممثلي الشعب يريدون إنهاء هذا الأمر بأسرع وقت ممكن.

وبخصوص الإعلان عن مهنية واستقلالية الوزراء الأمنيين أوضح طه إن الكل متفق على مهنية واستقلالية الوزراء الأمنيين ولكن الواقع يقول إن اي منصب وزاري إن كان أمنيا أو خدميا فهو منصب سياسي وليس بمعناه الأمني أو الخدمي لان كل المناصب الحكومية خاضعة للمحاصصة والتوافق السياسي والشراكة الوطنية.

وأجمعت الكثير من القوى والشخصيات السياسية سبب التأخير في تسمية الوزراء الأمنيين إلى عدم الاتفاق بين الكتل السياسية حتى في داخلها على أسماء المرشحين.

من جانبه أعلن النائب عن القائمة العراقية عثمان الجحيشي أن السبب الرئيس في تأخر تسمية الوزراء الأمنيين المحاصصة الحزبية والطائفية.

وقال في تصريح صحفي "إن المحاصصة الحزبية والمحسوبية والمنسوبية سببت عدم وجود توافق سياسي لحد الآن حول تسمية الوزراء الأمنيين".موضحا "أن معيار الخبرة والكفاءة والنزاهة ليس من أولويات الكتل السياسية في اختيار الوزراء الأمنيين، وإنما المحاصصة الحزبية هي المعيار الأول لهذه الكتل في الاختيار.

وكان النائب عن التحالف الوطني احمد حبيب، قد قال في تصريحات صحفية سابقة، إن بقاء الوزارات الأمنية بدون وزراء ويديرها رئيس الحكومة بالوكالة، أفضل من الاستعجال بتسمية المرشحين لها.

وأوضح حبيب "بقاء الوزارات الأمنية بدون وزراء يديرها رئيس الوزراء نوري المالكي، بالوكالة أفضل من الاستعجال بتسمية وزراء لها، لأنها ربما تسيس لصالح أحزابهم" مبينا أن رئيس الوزراء "أصبح ملما بكل تفاصيل هذه الوزارات واقرب من أي شخص أخر كونه مطلعا عليها خلال السنوات السابقة".

وتابع "ليس هناك المبرر الذي يدفع إلى الاستعجال لاختيار شخصيات ربما سيندم عليها الشعب العراقي والحكومة على حد سواء كما حصل في بعض الوزارات خلال التشكيلة الوزارية سابقا".

وكان رئيس البرلمان أسامة النجيفي اعتبر في تصريحات صحيفة سابقة أن "تولي رئيس الوزراء لثلاث وزارات أمنية أمر غير منطقي"، مطالبا المالكي بـ"تقديم أسماء المرشحين للوزارات الأمنية بأسرع وقت ممكن كون القضية خرجت عن الحد المعقول". وكان مصدر سياسي قد كشف في وقت سابق عن ضغوطات تمارس على رئيس الوزراء نوري المالكي للقبول بترشيح شخصيات "لا قناعة له بها" لمناصب أمنية، من بينها مدير مكتب القائد العام للقوات المسلحة الفريق فاروق الأعرجي لمنصب وزير الداخلية.

وكان مصدر برلماني كشف، في حديث سابق في العاشر من آذار الحالي، عن وجود خلافات"كثيرة"بين الوفد المفاوض الذي شكله رئيس الوزراء نوري المالكي والكتل السياسية بشأن المرشحين للوزارات الأمنية، مبينا أن الوفد المفاوض الذي يضم القياديين في دولة القانون عبد الحليم الزهيري وحسن السنيد يرسل معلومات مضللة إلى المالكي بشأن مرشحي الوزارات الأمنية لوجود خلافات شخصية مع عدد منهم.

وكان قد شدد برلمانيون على ضرورة ان يتم اسناد الوزارات الامنية الى شخصيات مستقلة، معربين عن املهم في ان يقوم مجلس النواب بمراقبة هذه الوزارات المهمة.عضو ائتلاف دولة القانون حسين الاسدي اشار وفي تصريح سابق لـ`المدى`الى وجود اتفاق بين الكتل السياسية لاسناد الوزارات الامنية الى شخصيات مستقلة ترشح من قبل الكتل الفائزة.

وأضاف الأسدي: أن الأساس الذي يتم من خلاله إعطاء الوزارات الأمنية يجب إن يراعى فيه مبدأ المكونات الاثنية والعرقية سواء كان في وزارة الداخلية أو الدفاع أو الأمن الوطني أو حتى جهاز المخابرات.

وشدد الأسدي على أن مبدأ الاستقلالية يجب أن ينعكس على الوزارات جميعها، إلا أن مسألة صعوبة الظرف الامني والسياسي جعل من تطبيق مبدأ الاستقلالية على الأمنية فقط، فالكتل السياسية تحاول الآن السيطرة على الوزارات السيادية، وبما ان هنالك ثلاث وزارات سيادية وثلاث كتل كبيرة فائزة فهذا يعني أن تعطى لكل كتلة وزارة سيادية واحدة.

فيما قال محمد سلمان عن القائمة العراقية إن الهيكلية في القوات الأمنية لن تتغير وان ما سوف يحصل هو مجرد اختيار وزراء مستقلين لتولي حقائب المناصب الأمنية لا ينحنون إلى الجهات التي رشحتها وغير منتمين إلى أحزاب.

وأشاد سلمان بالوزراء الأمنيين في الفترة السابقة رغم أنهم رشحوا من كتل سياسية كانت تنتمي إلى طيف معين، إلا أن الوزراء اثبتوا وطنيتهم وعدم انحيازهم إلى جهة دون الأخرى، موضحا أن الشخص المرشح إلى هذه الحقائب سيعرف حينها أن هنالك برلماناً يعمل على رقابته ورأي عام فضلا عن دول إقليمية.

## قالت إنها مسألة داخلية

# لجنة العلاقات الخارجية: نسعى لحل مشكلة البحرين سلمياً

**متابعة/ المدى**

حذرت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب العراقي، أمس الأول، من محاولات "الإعلام المغرض" تشويه المطالب الحقة للشعوب كما في البحرين بهدف تحويلها إلى هواجس طائفية، وفي الوقت الذي أكدت فيه اللجنة سعيها لأن تأخذ دورا ايجابيا لحل المشكلة لعلاقاتها الجيدة مع جميع الأطراف في البحرين، طالبت علماء الدين من السنة والشيعة بتولي دورهم في حفظ وحدة الأمة.

وقال رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب العراقي همام حمودي، في بيان صدر عن مكتبه "الإعلام المغرض، يحاول تشويه المطالب الحقة للشعوب، مثل شعب البحرين، فضلا عن بعض المنتفعين"، مبينا أن هذا الأمر" سيشعل ناراً لن تنطفئ".

ولاقت الأحداث التي تشهدها البحرين ردود أفعال كبيرة في العراق حيث اعتبر رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، في ١٦ من آذار الحالي، أن دخول القوات الخارجية إلى البحرين سيعقد الأوضاع بالمنطقة ويؤجج للعنف الطائفي، داعيا إلى اتباع سبل التفاهم السلمي والامتناع عن استخدام القوة، كما طالب منظمة المؤتمر الإسلامي بتحمل مسؤولياتها والحفاظ على وحدة المسلمين.

وطالب حمودي علماء الدين أن "يأخذوا دورهم في حفظ وحدة الأمة وألا يكونوا أدوات لخدمة أغراض الطغاة والسلاطين وممن يريد تمزيق الأمة من أعدائهم التاريخيين".

وكشف رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب أن "اللجنة تسعى لأن تأخذ دورا ايجابيا لحل مشكلة البحرين لما يمتلكه الطيف العراقي من علاقات مع جميع الأطراف في البحرين"، لافتا إلى أننا "نعتقد أن الموضوع بحاجة للتراجع خطوات إلى الوراء لتسوية الأمور"، بحسب البيان.

واعتبر حمودي أن للمرجعية "تأثيرا كبيرا ويمكن أن تلعب دورا مهما بشرط أن يتم التراجع إلى الوراء خطوة"، مشددا على أهمية أن "تبقى قضية البحرين داخلية، خاصة وأن إضفاء الطابع العسكري على العملية الدائرة في البحرين يراد منها إعطاء تصور بأن الحل يقع بيد العسكر وان المشكلة ليست داخلية وهذا ما فاقم من المشكلة". وشدد على أن "تدخل قوات درع الجزيرة يعد قراراً خاطئاً عرض المنطقة لمخاطر صراع طائفي مقيت، ربما سينسحب على بلدان كثيرة وفي مقدمتها العراق الذي يعد أكثر المناطق تعرضاً لهذا الخطر".

ودعا الشيخ حمودي الأمم المتحدة والولايات المتحدة إلى أن "يأخذا دورهما في الضغط على كافة الأطراف واتخاذ إجراءات سريعة لحل الأمور"، واعتبر أن "أي تأخير سوف يهدد العملية الديمقراطية برمتها في المنطقة وخصوصاً في العراق الذي خرج بالكاد من فتنة طائفية أريد لها أن تستمر لولا حكمة المرجعية والعقلاء من السياسيين"، موضحا أنه لهذه الأسباب "قرر مجلس النواب التفاعل مع القضية بشدة، والمطالبة بوقف تلك العمليات وفقا لرؤية مدروسة وليس كما فهمها البعض".

من جانبه أكد النائب عن دولة القانون إبراهيم الركابي بان سيكون هناك ردود فعل سلبية من قبل حكومة البحرين والدول المتعاطفة معها من العراق. وقال الركابي للوكالة الإخبارية للأنباء أمس الخميس: إن هناك ردود فعل من قبل حكومة البحرين والدول الخليجية والعربية المتعاطفة معها، بشأن مواقف عدد من النواب في البرلمان والتي احتجت على دخول قوات درع الجزيرة إلى البحرين على خلفية تظاهرات الاحتجاج، لذلك سيكون هذا التأثير سلبيا تجاه العراق وخاصة في تمثيل الدول المشتركة في القمة العربية التي من المقرر أن تقوم في العراق".

وأضاف أن "التمثيل العربي في القمة في حال لم يستطع رئيس الدولة أو الملك أن يحضر، يرسل من يمثل عنه،" مشيراً إلى أن "من المفترض على الحكومة البحرينية ألا تضر شعبها والمتظاهرين ولا تتعامل معهم وكأنهم اعداء ويقومون بإطلاق الرصاص الحي عليهم وهذا مرفوض إنسانياً.

وكانت قوة عسكرية سعودية تتألف من نحو ألف جندي، دخلت البحرين في ساعة مبكرة، في الـ١٤ من آذار الحالي، عبر جسر حمودي إضافة إلى مائة وخمسين ناقلة جند مدرعة وخمسين مركبة أخرى من بينها عربات إسعاف وصهاريج مياه وحافلات وسيارات جيب، ويشير مصدر رسمي سعودي إلى أن هذه القوة تعتبر جزءاً من قوة مجلس التعاون الخليجي التي ستحرس المنشآت الحكومية، فيما قال شهود عيان أن القوات السعودية توجهت إلى الرفاع وهي منطقة تعيش فيها الأسرة المالكة وتضم مستشفى عسكرياً.

وكانت محافظات بغداد والنجف وكربلاء والديوانية وديالى قد شهدت، الأسبوع الماضي، تظاهرات شارك فيها المئات من المواطنين ورجال الدين للمطالبة بإخراج القوات السعودية والإماراتية من البحرين، مرددين شعارات تدين استهداف المتظاهرين العزل.

يذكر أن عموم المحافظات العراقية شهدت، منذ الـ٢٥ من شباط الماضي، تظاهرات واحتجاجات تطالب بتحسين الخدمات وإقالة عدد من المسؤولين، وتخللت فرض إجراءات أمنية مشددة وحظر للتجوال، في وقت لم تبد فيه القوات الأمنية أي تحفظ بشأن التظاهرات المؤيدة للشعب البحريني، والتي دعت إليها العديد من الجهات السياسية والدينية العراقية.

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون